

وزارة المياه والري

أُنشئت وزارة المياه والري (MWI) عام 1988 بموجب قانون صادر عن السلطة التنفيذية للحكومة بموجب الدستور الأردني. وجاء إنشاء وزارة المياه والري اعترافاً من الأردن بالحاجة إلى نهج أكثر تكاملاً للإدارة الوطنية للمياه.

وتُعتبر وزارة المياه والري مسؤولة عن القيادة الوطنية الشاملة للسياسات والتوجيه الاستراتيجي والتخطيط لقطاع المياه في الأردن، بالتنسيق مع سلطة المياه في الأردن (WAJ) وسلطة وادي الأردن (JVA). وبموجب القانون رقم 14 لسنة 2014، تتولى وزارة المياه والري المسؤولية الكاملة عن المياه والصرف الصحي وجميع المشاريع ذات الصلة في المملكة الأردنية. وتهدف الوزارة إلى تحسين قطاع المياه وتطويره وتنظيمه، كما ترمي إلى تعزيز جودة خدمات المياه. وهي مكلفة بما يلي: وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالقطاع؛ وإقرار الخطط والبرامج المتعلقة بحماية الموارد المائية؛ وتنفيذ الاتفاقيات الدولية؛ ووضع القوانين، والأنظمة الداخلية واللوائح، والمقاييس المعيارية والتقنية؛ وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص؛ والإشراف على تنفيذ الخطط والبرامج الاستراتيجية؛ ومتابعة أداء شركات المياه والمرافق العامة. ومنذ تأسيس وزارة المياه والري، تلقت الوزارة دعم العديد من مشاريع المنظمات المانحة التي ساعدت في تطوير السياسات المائية والخطط الوطنية المائية، وكذلك ساعدت في إعادة هيكلة قطاع المياه.

إن وزارة المياه والري تحتضن أهم كيانين يتعاملان مع المياه في الأردن، وهما:

- سلطة المياه في الأردن (WAJ): وهي المسؤولة عن الإدارة التشغيلية لقطاع المياه، ويشمل ذلك إمدادات المياه بالجملة وتوزيعها بالتجزئة في المناطق التي لم يسبق تسويق خدمات المياه فيها. وسلطة المياه في الأردن (WAJ) مكلفة بجميع المهام التشغيلية لقطاع المياه، شاملاً ذلك إدارة خدمات المياه والصرف الصحي؛ وتنظيم بناء مشاريع تقديم الخدمات والعمليات والصيانة وضمان جودتها؛ ورصد جميع مستويات الخدمات الخاصة بالقطاع؛ والإشراف على مرافق المياه وشركات المياه من خلال وحدة إدارة البرامج (PMU). وتستمر سلطة المياه في الأردن (WAJ) في إدارة جميع العقود المبرمة مع شركات المياه من خلال وحدة إدارة البرامج (PMU)، كما توصي سلطة المياه في الأردن (WAJ) وسلطة وادي الأردن (JVA) بالتغييرات في تكاليف خدمات المياه والمشاريع الرأسمالية، في حين يتمتع مجلس الوزراء بسلطة تنظيمية نهائية، خاصة فيما يتعلق بالتسعيرات والتعريفات.
- سلطة وادي الأردن (JVA): وهذه مسؤولة عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية في وادي الأردن، وتدير في المقام الأول توفير إمدادات المياه بكميات كبيرة لأغراض الري والأغراض المنزلية والصناعية، وتشجع على تنمية الأراضي في وادي الأردن. كما أن سلطة وادي الأردن مسؤولة عن تنمية الموارد المائية وتحسين البيئة والطاقة الكهرومائية والسياحة والصناعة وغيرها من الاستخدامات المفيدة، فضلاً عن وضع جميع اللوائح اللازمة للسيطرة على استخدام المياه في الوحدات الزراعية، والإشراف على شبكات الري، وشبكات الطرق الزراعية، وتنفيذ خطط رئيسية ومفصلة للأراضي الواقعة خارج سلطة التخطيط في البلديات. وقد نظمت السلطة جمعيات مستخدمي المياه (WUA's) في وادي الأردن للتشجيع على مشاركة المجتمع المحلي والقطاع الخاص في إدارة الموارد العامة وتوفير الخدمات لعملائها.

وقد تطور الهيكل التنظيمي الحالي لقطاع المياه تطوراً تدريجياً، ويتسم حالياً بتداخل المسؤوليات ووجود ثغرات إدارية. ومع ذلك، فإن التعديلات التي أدخلت على القانون المحلي الصادر في عام 2014، قد جعلت وزارة المياه والري هي المسؤولة عن وضع سياسة هذا القطاع وممارسة القيادة الاستراتيجية عليه. وسيؤدي هذا التغيير إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك والانسجام مع المهام الأساسية (التكاليفات) لكل كيانات القطاع الثلاث، وهي: وزارة المياه والري (MWI)، وسلطة المياه في الأردن (WAJ)، وسلطة وادي الأردن (JVA). وستكون لوزارة المياه والري (MWI) القدرة الإضافية على التخطيط الاستراتيجي، وتخصيص المياه، وإصدار التراخيص أو إنفاذها، وجمع البيانات وإدارتها، كما أن وزارة المياه والري تقوم بدور مهم في رصد خطط العمل وتقييمها في هذا القطاع.

المزيد من المعلومات

<http://www.mwi.gov.jo/sites/ar-jo/default.asp>